معدلات التوسع بنسب كبيرة بين نمو رأس المال ونمو الطاقة العاملة) اكثر من تصريح لاكثر من مسؤول اسرائيلي وقد سبق لاسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل ان صـــرح (١-٨-١٩٧٤) قائلا « وصلنا الى وضع اصبحت فيه الطاقة البشرية في اسرائيل تقيدنا اكثر من اي عامل اخر ٠٠ (٤٦) » وفي وقت سابق قالت مجلة هاعولام هازيه انه قد «صرف النظر عن المشروع الذي اعد لتصدير عمال عرب الى اوروبا بعد ان اتضح ان هناك طلبا في اسرائيل لكل عرض للايدي العاملة ٠٠٠ (٤٧) » ٠ وكان يوسف الموجي ، وزير العمل الاسرائيلي قد توقع في ٢٩-١٢-٧٢ «ان النقص في الطاقة البشرية سيستمر حتى فـي السنوات الخمس المقبلة ٠٠٠ (٤٨) » ٠

تركيب اليد العاملة الاسرائيلية

ان الذي زاد مشكلة اليد العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي تفاقما هو طبيعة تركيب اليد العاملة الاسرائيلية ، ووجود فائض في اليد العاملة الفنية بالقياس لامكانيات الاقتصاد الاسرائيلي على التشغيل ، فـ «نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي الى جملة الطاقة العاملة تبلغ ٩ر١٤٪ بينما تبلغ في المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ٤ر١٣٪ و٢ر١٣٪ على التوالي ٠ (٤٩) وبرغم هذه النسبة المرتفعة «فان عشرات الجامعيين في مراكز الاستيعاب ليس في امكانهم ايجاد عمل ٠٠ (٥٠) » ٠ واذا كان بامكان اسرائيل ان تؤجل تشغيل طاقتها الانتاجية العاطلة ـ الاحتياطية في الآلات ورأس المال غير البشري ، فان امكانيتها في تحمل وجود بطالة او بطالة مقنعة في يدها العاملة الفنية تبقى امكانية محدودة وتحتمل مخاطر جمة ابرزها الهجرة المضادة لهذه اليـــد العاملة ، وهو امر لا تستطيع المغامرة فيه ٠

المهاجرون اليهود لا يحلون المشكلة

هذا مع العلم ان محاولتها لتعويض النقص في اليد العاملة غير الفنية بالفائض لديها من اليد العاملة الفنية يحتمل مخاطر جمة ابرزها احتمال الهجرة المضادة ٠ وكذلك فان هذه السياسة قد كانت محل معارضة مـــن باروخ باراك رئيس مصلحة الاستثمارات الاسرائيلية في الولايات المتحدة اذ صرح ابان انعقاد المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي عقـد في اسرائيل في منتصف عام ١٩٦٩ قائلا «ان اسرائيل تبدد طاقتها البشرية ، فالمهندسون لا يزالون يوظفون كعمال تقنيين ، والعمال التقنيون كعمال مشرفين ، والعمال المهرة كعمال اشغال وتصليحات ، بدلا من ان يكونوا عمالا في مصانع الالكترونيات ٠٠ (٥١) » ولا يمكن لنا ان نفصل حديث باروخ باراك هذا عن السياسة الاسرائيلية التي اتبعتها اسرائيل لاحقا ، حيث انتصرت وجهة النظر الداعية للتوسع في تشغيل اليد العاملة العربية من المناطق المحتلة ١٩٦٧ ٠ وكذلك حديث هعولام هازيه عن صرف النظر عن مشروع تصدير عمال عرب الى اوروبا بعد ان اتضح حاجة الاقتصاد الاسرائيلي لاي عرض لليد العاملة ٠٠٠

ان هذا المأزق معرض للتزايد مع تزايد الهجرة من الخارج ، بدلا من ان توفر حلا له ٠ فـ «غالبية هؤلاء المهاجرين يتمتعون بمهارات وكفاءات انتاجية ابعد ما تكون عن تلك